

التعلم للجميع: الاستثمار في معارف ومهارات الكوادر البشرية من أجل تعزيز التنمية



إستراتيجية مجموعة البنك الدولي
المعنية بالتعليم حتى عام 2020
ملخص وافٍ

أبريل/نيسان 2011

هذا الملخص جزء من الوثيقة الكاملة لإستراتيجية مجموعة البنك الدولي المعنية بالتعليم حتى عام 2020، الصادرة بعنوان "التعلم للجميع: الاستثمار في معارف ومهارات الكوادر البشرية من أجل تعزيز التنمية"، والتي يمكن الاطلاع عليها على الموقع التالي على شبكة الإنترنت: www.worldbank.org/educationstrategy2020.

© 1102 البنك الدولي للإشياء والتعمير / البنك الدولي
1818 H Street NW
Washington DC 20433
الهاتف: 202-473-1000
موقع الإنترنت: www.worldbank.org
البريد الإلكتروني: feedback@worldbank.org
جميع الحقوق محفوظة.

هذه المطبوعة هي نتاج عمل خبراء مجموعة البنك الدولي. والنتائج والتفسيرات والاستنتاجات المُعبر عنها هنا لا تعكس بالضرورة وجهات نظر مجلس المديرين التنفيذيين لمجموعة البنك الدولي أو الحكومات التي يمثلونها. لا تضمن مجموعة البنك الدولي دقة البيانات التي يتضمنها هذا الملخص. ولا تعني الحدود والألوان والمسميات والمعلومات الأخرى المبينة على أي خريطة في هذا التقرير أي حكم من جانب مجموعة البنك الدولي بشأن الوضع القانوني لأي إقليم أو تأكيد أو قبول لهذه الحدود.

التصميم: Gimga Media Group
1027 33rd Street, NW, Suite 140, Washington DC, 20007
الهاتف: 202.338.5985
موقع الإنترنت: www.gimgagroup.com
صورة الغلاف: Catalina Maria Guaqueta
البريد الإلكتروني: cmariaguaqueta@gmail.com
استخدمت بإذن من: ©2011 Catalina Maria Guaqueta.

جميع المبالغ بالدولار الأمريكي ما لم يذكر خلاف ذلك.

فريق إعداد إستراتيجية مجموعة البنك الدولي المعنية بالتعليم حتى عام 2020

أعد إستراتيجية مجموعة البنك الدولي المعنية بالتعليم حتى عام 2020 فريق تقوده إليزابيث كينغ (مديرة إدارة التعليم بالبنك الدولي)، ويتألف من أعضاء مجلس قطاع التعليم، ومنهم: سافافا بجاناسون، وأميت دار، وميراد الزين، وديون فيلمر، وروبين هورن، وتشينغون لي، وبيتر ماتيرو، ومامتا مرثي، والبرتو رودريغيز، وكريستوفر توماس، وإدواردو فيليه باستيلو، ومرثي ينسوورث، ولويس بينفنستي، وباربارا برنز، وإرنستو كيوودرا، وكورت لارسن، وربما نيار، وهالساى روجرز، وبيا إيلين سكتايدر، وجيمس ستفينز، وإميليانا فيغاس، وأدم وجستاف، وميشيل ويلموند.

وضم فريق الموظفين الأساسيين المكلفين بدعم إعداد وثيقة الإستراتيجية كلاً من: فليبي باريرا-أوسوريو، وهالساى روجرز، وكريستل فيرميرستش، وجوليانا غواكيتا، وأوني لاسك - ستوفر، وجيسكا فيتينا، وفاي نغوين، وهيلاري سبنسر، و كارولين رينولدز، وجينو فيفا، ونوشين الاهيوكس.

التعلم للجميع: الاستثمار في معارف ومهارات الكوادر البشرية من أجل تعزيز التنمية

إستراتيجية مجموعة البنك الدولي
المعنية بالتعليم حتى عام 2020
ملخص وافٍ

أبريل/نيسان 2011

مقدمة

يمر العالم حالياً بفترة من التغيرات غير العادية؛ إذ أدى الصعود المدهش للبلدان متوسطة الدخل، بقيادة الصين والهند والبرازيل، إلى تصاعد رغبة العديد من الدول في تعزيز قدرتها التنافسية من خلال بناء المزيد من القوى العاملة عالية المهارة. كما يؤدي التقدم التكنولوجي المطرد في الوقت الراهن إلى تغيير طبيعة الوظائف والمهارات التي تتطلبها أسواق العمل، ويتيح في الوقت نفسه إمكانيات هائلة لتسريع خطى عملية التعلم. وقد أبرزت مستويات البطالة الآخذة في الارتفاع، وخاصة بين الشباب، فشل الأنظمة التعليمية في إعداد الشباب وتزويدهم بالمهارات الملائمة لمتطلبات سوق العمل واحتياجاته، كما عززت الدعاوى المنادية بإتاحة المزيد من الفرص وزيادة المساءلة.

ولا شك أن التوسع في عملية التعليم والارتقاء بمستواها يشكلان عنصراً مركزياً في الجهود الرامية للتأقلم مع التغيرات الراهنة، والتصدي للتحديات التي تمخضت عنها. ولنقل ببساطة شديدة إن من شأن الاستثمارات في التعليم الجيد أن تحقق معدلات نمو اقتصادي وتنمية أكثر سرعة واستدامة. فالمتعلمون أكثر قدرة من غيرهم على الحصول على الوظائف، وكسب أجور ورواتب أعلى، والتكيف على نحو أفضل مع الصدمات الاقتصادية، وتربية أطفال أصحاء. لكن على الرغم من التقدم الكبير الذي حققته البلدان النامية خلال العقد الماضي نحو بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية المتعلقة بتحقيق شمولية التعليم الابتدائي والمساواة في التعليم لكل من البنين والبنات، تبين شواهد كثيرة أن هناك عدداً كبيراً من الأطفال والشباب في البلدان النامية الذين يتمون مرحلة التعليم دون تعلم الكثير.

ولهذا السبب، تضع إستراتيجيتنا للتعليم حتى عام 2020 نصب أعينها هدف تحقيق التعلم للجميع، الذي يعني ضمان أن يكون بمقدور جميع الطلاب والشباب — ليس فقط المميزين أو الموهوبين منهم — الذهاب إلى المدارس، وكذلك اكتساب ما يحتاجون إليه من معرفة ومهارات لكي يتمتعوا بصحة جيدة وحياة منتجة، ومن ثم الحصول على فرص عمل مجدية. وهناك ثلاث ركائز تستند إليها هذه الإستراتيجية، هي: الاستثمار في وقت مبكر، والاستثمار بذكاء، والاستثمار من أجل الجميع.

وتعكس هذه الإستراتيجية أفضل الأفكار والرؤى والمعارف للممارسات الناجحة في التعليم، وتستمد معلوماتها من المشاورات التي أجراها البنك على مستوى العالم مع طائفة واسعة النطاق من الأطراف المعنية، ومنهم: الحكومات والمعلمون والطلبة وأولياء الأمور والمجتمع المدني وشركاء التنمية في أكثر من 100 بلد. ونعرب عن امتناننا العميق لجميع المشاركين على ما أسهموا به من جهد وأفكار وخبرات في بلورة هذه الإستراتيجية، وقد لا نكون مخطئين لو قلنا إنها بالفعل إستراتيجيتهم هم. ونحن نتطلع إلى العمل معهم لتحقيق التعليم للجميع.

تامار مانويليان أيتتك
نائبة الرئيس لشؤون شبكة التنمية البشرية
البنك الدولي

ملخص وافٍ

التعليم مفتاح تحقيق التنمية والنمو. ولا شك أن توفير فرص الحصول على التعليم، وهو حق أساسي من حقوق الإنسان المنصوص عليها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان واتفاقية الأمم المتحدة المعنية بحقوق الطفل، يُعتبر استثماراً إستراتيجياً في التنمية. والعقل البشري هو الذي يجعل من كافة الإنجازات الإنمائية الأخرى أمراً ممكناً: من التقدم الطبي والابتكار الزراعي وحتى إنشاء البنية التحتية ونمو القطاع الخاص. ولكي تجني البلدان النامية ثمار هذه الإنجازات كاملة - سواء بالتعلم من مخزون الأفكار العالمي أو من خلال الابتكار - فلا بد لها من إطلاق طاقات العقل البشري. وما من أداة أفضل لتحقيق ذلك من التعليم.

ترسم إستراتيجية قطاع التعليم حتى عام 2020 معالم جدول أعمال البنك الدولي وصولاً إلى تحقيق هدف "التعلم للجميع" في بلدان العالم النامية خلال العقد المقبل. ولا يقتصر الهدف الرئيسي على الالتحاق بالمدارس فحسب، بل يتجاوزه إلى التعلم بمعناه الأوسع. وقد كان إلحاق ملايين الأطفال بالمدارس إنجازاً عظيماً. ومجموعة البنك الدولي ملتزمة بالبناء على ما تحقق من تقدم والارتقاء بما تقدمه من مساندة لمساعدة جميع البلدان على تحقيق هدف التعلم للجميع وما يخص التعليم من الأهداف الإنمائية للألفية. غير أن القوة الدافعة وراء التنمية ستكون في نهاية المطاف هي ما يتعلمه الأفراد، سواء داخل المدرسة أو خارجها، بدءاً برياض الأطفال وحتى الالتحاق بسوق العمل. وتسعى إستراتيجية البنك الجديدة التي تمتد لعشر سنوات إلى تحقيق هذا الهدف الأوسع نطاقاً المتعلق "بالتعلم للجميع" من خلال تشجيع إصلاحات النظم التعليمية على المستوى القطري وبناء قاعدة معرفية عالمية قوية بما يكفي لتوجيه هذه الإصلاحات في طريقها الصحيح.

إستراتيجية جديدة.. لماذا؟

قدمت مجموعة البنك الدولي إسهامات ملموسة لتطوير التعليم في شتى أنحاء العالم خلال 49 سنة الماضية. فمنذ إنطلاقه مشروعاً لبناء المدارس الثانوية في تونس عام 1962، استثمر البنك نحو 69 مليار دولار أمريكي في قطاع التعليم على مستوى العالم من خلال أكثر من 1500 مشروع. وارتفع حجم مساندة البنك للتعليم خلال العقد المنصرم منذ وضع الأهداف الإنمائية للألفية، ليقفز إلى أكثر من 5 مليارات دولار في عام 2010. ومنذ عام 2001، عندما بدأت مؤسسة التمويل الدولية في التركيز على قطاع التعليم، فقد استثمرت 500 مليون دولار في 46 مشروعاً تعليمياً تابعاً للقطاع الخاص.

انخفض عدد الأطفال غير
الملتحقين بالمدارس ممن هم
في سن الدراسة الابتدائية
من 106 ملايين في عام
1999 إلى 68 مليوناً في
عام 2008.

واتسمت هذه الفترة بتحقيق تقدم هائل في مجال التعليم، ولاسيما في التحاق الأطفال بالمدارس واستمرارهم في الدراسة، وفي تحسين المساواة بين الجنسين. فعند مقارنته بما كان عليه الحال قبل عشر سنوات، يلاحظ أن عدد الأطفال غير الملحقين بالمدارس قد تراجع كثيراً في البلدان النامية، وذلك بفضل وضع سياسات تعليمية وإنمائية أكثر فاعلية وضح استثمارات وطنية مستدامة. وانخفض عدد الأطفال غير الملحقين بالمدارس ممن هم في سن الدراسة الابتدائية من 106 ملايين في عام 1999 إلى 68 مليوناً في عام 2008. وحتى في البلدان الأشد فقراً، ففر متوسط معدلات الالتحاق بالمرحلة الابتدائية إلى ما يفوق 80 في المائة، ومتوسط معدلات إتمام الدراسة الابتدائية إلى ما يفوق 60 في المائة. وفيما بين عامي 1991 و 2007، تحسنت نسبة البنات إلى الأولاد في المرحلتين الابتدائية والثانوية ببلدان العالم النامية من 84 إلى 96 في المائة، مع زيادة معدلات الالتحاق بدرجة أكبر في منطقتي الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وجنوب آسيا. وأسهمت الحكومات، ومنظمات المجتمع المدني، والمجتمعات المحلية، ومؤسسات القطاع الخاص في تحقيق هذا التقدم ببنائها المزيد من المدارس والفصول الدراسية وتوظيف المدرسين على مستويات لم يسبق لها مثيل. وقد ساندت مجموعة البنك الدولي هذه الجهود — لا بالتمويل والمساعدة الفنية فحسب، بل وبالأفكار أيضاً.

لكن هذا النجاح أفرز تحديات جديدة في وقت تتسم فيه الأوضاع في العالم بالتغير. فمع استمرار وجود عشرات الملايين من الأطفال خارج المدارس وبقاء فجوات كبيرة بين الجنسين، يتعين أن تستمر الجهود من أجل بلوغ ما يتعلق بالتعليم من الأهداف الإنمائية للألفية. كما لفتت الزيادة في معدلات الالتحاق بالمدارس الانتباه إلى التحدي المتعلق بتحسين جودة التعليم وتسريع عجلة التعلم. وعلاوة على ذلك، فإن بيئة التعليم العالمية في تغير مستمر. وأحد جوانب هذا التغير سكاني في طبيعته: فانخفاض معدلات الخصوبة يغير الصورة السكانية من الصورة التقليدية السائدة في العديد من البلدان منخفضة الدخل، وهي صورة التركيبة السكانية التي تغلب عليها السن الشديد، إلى صورة "طفرة في شريحة الشباب العمرية" التي أصبحت تغلب على الكثير من البلدان متوسطة الدخل، وتتركز باطراد في المدن. وفي الوقت نفسه، فإن الصعود المدهش للبلدان متوسطة الدخل الجديدة يزيد من رغبة العديد من الأمم في زيادة قدرتها على المنافسة من خلال بناء المزيد من القوى العاملة عالية المهارة. ومن الجوانب الأخرى لهذا التغير الجانب التكنولوجي: فالتطور المذهل في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وأنواع التكنولوجيا الأخرى يؤدي إلى تغيير أوصاف الوظائف والمهارات التي تتطلبها أسواق العمل، كما ينطوي في الوقت نفسه على إمكانيات هائلة لتسريع التعلم وتحسين إدارة الأنظمة التعليمية.

وهذه التطورات تدعو إلى وضع إستراتيجية تعليمية جديدة لمجموعة البنك الدولي من أجل العقد المقبل. والأمر المؤكد أن مجموعة البنك لم تقف ساكنة منذ أن أقرت إستراتيجيتها الأخيرة في عام

لفتت الزيادة في معدلات
الالتحاق بالمدارس الانتباه
إلى التحدي المتعلق
بتحسين جودة التعليم
وتسريع عجلة التعلم.

2000. فقد اقتربت أكثر من البلدان المتعاملة معها من خلال تحقيق اللامركزية في عملياتها، حيث أصبح 40 في المائة من الموظفين يعملون الآن بالمكاتب القطرية. وحسنت المجموعة أساليب قياس نتائج عملها وتركيزها على تحقيق النتائج، كما استثمرت في تحسين تقييم آثار البرامج، وكان قطاع التعليم في طليعة هذه المسيرة. كما جددت المجموعة أدوات التمويل التي تستخدمها من خلال زيادة استخدام التمويل لقطاعات بأكملها، والتمويل المجمع، والأدوات المربوطة بالأداء، وغيرها من النهج. وكذلك أدركت تزايد دور القطاع الخاص في قطاع التعليم، ولهذا أنشأت إدارة الصحة والتعليم بمؤسسة التمويل الدولية. وتهدف هذه الإستراتيجية الجديدة للتعليم إلى البناء على هذه التغييرات بوضع هدف جديد، مع وضع توجهات وأدوات إستراتيجية لتنفيذه. وهذه الإستراتيجية التعليمية تدعم وتطبق أهم أولويات مجموعة البنك الرئيسية المبينة في إستراتيجية توجهات ما بعد الأزمات التي أصدرها البنك الدولي مؤخراً، والتي تتمثل في استهداف الفقراء والشرائح المعرضة للمعاناة، وإتاحة فرص النمو، والتشجيع على العمل الجماعي العالمي، وتدعيم الحكم الرشيد.

الهدف: التعلم للجميع، ما بعد مراحل الدراسة

تركز الإستراتيجية الجديدة على التعلم، وذلك لسبب بسيط: وهو أن النمو والتنمية والحد من الفقر تعتمد كلها على المعرفة والمهارات التي يكتسبها الناس، لا على عدد السنوات التي يمضونها في فصول الدراسة. فعلى المستوى الفردي، قد يفتح الحصول على شهادة أبواب التوظيف، لكن مهارات العامل هي التي تحدد إنتاجيته وقدرته على التكيف مع التقنيات والفرص الجديدة. كما أن المعرفة والمهارات تسهمان أيضاً في قدرة الفرد على تكوين أسرة تتمتع بالصحة والتعليم وعلى المشاركة في الحياة المدنية. وعلى مستوى المجتمع، تظهر أحدث الدراسات أن مستوى المهارات في القوى العاملة — تبعاً لدرجات الأداء في التقييمات الدولية للطلاب مثل برنامج التقييم الدولي للطلاب (PISA) ودراسة الاتجاهات الدولية في الرياضيات والعلوم (TIMSS) — يمكنها التنبؤ بمعدلات النمو الاقتصادي على نحو يفوق بكثير متوسط درجات المدرسة. فحدوث زيادة مقدارها انحراف معياري واحد في درجات الطالب في القراءة والحساب (وهو ما يعادل تقريباً تحسن تصنيف أداء بلد ما من المتوسط ليصبح ضمن أعلى 15 في المائة على القائمة) يرتبط، على سبيل المثال، بحدوث زيادة كبيرة جداً نسبتها نقطتان مؤنيتان في معدل النمو السنوي في متوسط نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي.

مستويات التعلم التي تم قياسها في كثير من البلدان النامية هي متدنية إلى حد مقلق، ولا سيما بين صفوف السكان المحرومين. فمعظم الطلاب، حتى في البيئات التعليمية الفقيرة، يكتسبون بالطبع بعض المهارات من المدرسة. لكن هذه المهارات كثيراً ما تكون أولية، في أفضل الأحوال. وفي بعض البلدان، تظهر دراسات حديثة أن ما بين 25 - 50 في المائة من الشباب الذين أتموا مرحلة الدراسة الابتدائية لا يستطيعون قراءة جملة واحدة. وكذلك تكشف التقييمات الدولية للطلاب عن وجود فجوات معرفية واسعة بين معظم البلدان النامية والبلدان الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (OECD). ورغم ما حققته شنغهاي (الصين) من أداء مذهل في نتائج التقييم الدولي للطلاب لعام 2009 التي نشرت مؤخراً، فإن درجات كل البلدان والمناطق منخفضة ومتوسطة الدخل الأخرى تقريباً كانت في

النصف الأدنى من قائمة النتائج، وتختلف العديد منها كثيراً عن متوسط درجات أعضاء منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

ويجب تشجيع التعلم في مراحل الطفولة المبكرة وأن يتسم بالاستمرارية، سواء داخل النظام المدرسي الرسمي أم خارجه. ويظهر علم تطور دماغ الطفل الناشئ أن دماغ الطفل الآخذ في النمو يحتاج، كي ينمو نمواً سليماً، إلى رعاية وتغذية قبل وقت طويل من سن الدراسة الرسمية في السادسة أو السابعة من العمر. ومن الضروري لتحقيق هذه الإمكانية أن يتم الاستثمار في برامج الرعاية الصحية قبل الولادة وبرامج تنمية الطفولة المبكرة التي تشمل التعليم والصحة. ومن المهم للغاية في السنوات الأولى أن تُراعى جودة التدريس من أجل إعطاء الأطفال القدرة الأساسية على القراءة والحساب التي يعتمد عليها التعلم طيلة العمر. وتمثل سن المراهقة مرحلة أخرى من المراحل الحسنة للتعلم، ولكنها أيضاً السن التي يهجر فيها الكثير من الطلاب المدرسة لكي يتزوجوا (ولاسيما في حالة الفتيات) أو لكي يفرغوا للعمل. ومن هنا، فإن إتاحة فرصة ثانية وفرص التعلم غير الرسمي تُعتبران أمراً لا بد منه لضمان قدرة الشباب جميعاً على اكتساب المهارات اللازمة لتلبية متطلبات سوق العمل.

تشجع إستراتيجية التعلم للجميع على أهداف المساواة والإصاف التي تشكل ركيزة للأهداف الإنمائية للألفية المتعلقة بالتعليم. وترتقي الإستراتيجية الجديدة، في تبنيها لهدف التعلم للجميع، بالأهداف الإنمائية المتعلقة بالتعليم من خلال ربطها بهدف تسريع عجلة التعلم الذي يشترك فيه العالم كله. فلا تزال هناك تحديات كبرى تواجه السكان المحرومين (وخاصة الفتيات والنساء) في مراحل التعليم الابتدائية، والثانوية، والجامعية، مع تنامي الطلب بشدة على المرحلتين الأخيرتين بعد تزايد معدلات إتمام الدراسة الابتدائية. وما لم تتم مواجهة هذه التحديات، سيكون من المستحيل تحقيق هدف التعلم للجميع. فالأطفال والشباب لا يستطيعون تطوير ما يحتاجون إليه من مهارات وقيم بغير التعليم الأساسي الذي توفره المدارس. وتؤكد أحدث نتائج التقييم الدولي للطلاب (2009) على الدرس الذي يشير إلى أن البلدان الأكثر نجاحاً بشكل عام في تعزيز التعليم هي تلك التي تضيق بها لأقصى حد فجوات التحصيل العلمي فيما بين الطلاب.

تتمثل خلاصة إستراتيجية مجموعة البنك الدولي المعنية بالتعليم فيما يلي: استثمار مبكراً. استثمار بذكاء. واستثمار من أجل الجميع. فأولاً، ما يجعل من التعلم طيلة العمر شيئاً ممكناً هو المهارات الأساسية التي يكتسبها المرء مبكراً في مرحلة الطفولة، ومن هنا فإن النظرة التقليدية التي ترى أن التعليم يبدأ بالمدرسة الابتدائية إنما تتصدى للتحدي في وقت متأخر. وثانياً، فإن استرداد ما أنفق على التعليم من مال يتطلب الاستثمار بذكاء — أي الاستثمار فيما أثبت إسهامه فعلاً في التعلم. ولذا، فلا بد من أن تكون الجودة هي لب الاستثمار في التعليم، مع اعتبار زيادة مستوى التعلم مقياساً أساسياً للجودة. وثالثاً، فإن التعلم للجميع يعني أن يكتسب جميع الطلاب، ليس فقط المميزين أو الموهوبين منهم، ما يحتاجون إليه من معرفة ومهارات. وهذا الهدف يتطلب تقليل الحواجز التي تحول دون حصول الفتيات، أو المعوقين، أو الأقليات اللغوية العرقية، على القدر نفسه من التعليم الذي تحصل عليه الجماعات السكانية الأخرى.

التعلم للجميع يعني أن يكتسب جميع الطلاب، ليس فقط المميزين أو الموهوبين منهم، ما يحتاجون إليه من معرفة ومهارات لكي يحيا حياة سعيدة ومنتجة.

تظهر أحدث البحوث أن مستوى مهارات القوى العاملة يمكنه التنبؤ بالنمو الاقتصادي على نحو يفوق بكثير متوسط معدلات الالتحاق بالمدارس.

ولكي يتحقق هدف التعلم للجميع، ستوجه مجموعة البنك الدولي جهودها في قطاع التعليم في اتجاهين إستراتيجيين هما: إصلاح الأنظمة التعليمية على المستوى القطري وبناء قاعدة معرفية ذات جودة عالية لإصلاحات التعليم على المستوى العالمي.

إصلاح النظام بما يتجاوز مجرد تقديم المدخلات

إصلاح الأنظمة التعليمية يعني الانتقال إلى ما يتجاوز مجرد تقديم المدخلات. ولا محل للجدل في أن توفير مستويات كافية من المدخلات المدرسية - سواء كانت أبنية مدرسية، أم مدرسين مدربين، أم كتب دراسية - يُعد أمراً بالغ الأهمية في التقدم التعليمي لأي أمة من الأمم. بل إن الزيادة في المدخلات خلال السنوات الأخيرة هي التي جعلت من الممكن لملايين الأطفال الآخرين أن يلتحقوا بالمدارس؛ ولا بد من استمرار هذا الجهد حيثما كان مستوى المدخلات غير كاف. لكن تحسين الأنظمة يتطلب أيضاً ضمان استخدام المدخلات بشكل أكثر فاعلية من أجل تسريع عجلة التعلم. ومع أن الإستراتيجيات السابقة كانت كلها على وعي ودراية بهذا الهدف، فإن هذه الإستراتيجية الجديدة تشدد عليه بدرجة أكبر، واضعة إياه في صلب تقييم النظام التعليمي وإصلاحه.

تركز الإستراتيجية الجديدة في نهجها إزاء إصلاح نظام التعليم على زيادة المساءلة والنتائج باعتبار ذلك عنصراً مكملاً لتوفير المدخلات. فتدعيم الأنظمة التعليمية يعني التوفيق بين حوكمتها، وإدارة مدارسها ومدرسيها، وقواعدها التمويلية، وآليات حوافزها من جهة، وبين إتاحة التعلم للجميع من جهة أخرى. وهذا يستتبع إصلاح علاقات المساءلة بين مختلف الأطراف الفاعلة والمشاركة في النظام التعليمي بحيث تصبح هذه العلاقات واضحة، ومتسقة مع المهام، وخاضعة للقياس، والمتابعة، مع إعطائها الدعم اللازم. كما أنه يعني أيضاً إنشاء دائرة واضحة للمعلومات التقييمية (التغذية الراجعة) بين التمويل (بما فيه المعونة الدولية) والنتائج المنحقة. ونظراً لأن إخفاقات أنظمة الحوكمة والمساءلة عادة ما تلقي بأقسى آثارها على المدارس التي تقدم الخدمات للجماعات المحرومة، فإن نهج النظم هذا يشجع على الإنصاف في التعليم فضلاً عن الكفاءة.

وعلى صعيد العمليات، سيزيد البنك من تركيز مساعده المالية والفنية على إصلاح النظم التي تشجع على تعزيز مخرجات التعلم. ولكي يتحقق ذلك، سيركز البنك على مساعدة البلدان الشريكة في بناء القدرات الوطنية على ضبط الأنظمة التعليمية وإدارتها، وتطبيق معايير الجودة والمساواة، وقياس أداء النظام على أساس أهداف التعليم الوطنية، ومساندة وضع السياسات المستندة إلى الأدلة والابتكار فيها. ومع أن جدول أعمال كهذا يثير تحديات جمة فيما يبدو، فإن نهج النظم لا يتطلب إصلاح كافة مجالات السياسات في آن واحد. ومن شأن تحليل النظم بالتفصيل والاستثمار في المعرفة والبيانات أن يتيحا للبنك وواضعي السياسات تحليل التجارب العالمية والاستفادة منها محلياً - بمعنى أن يتم تقييم جودة المجالات المتعددة للسياسات وفعاليتها، ولكن مع التركيز في التحرك على المجالات التي يمكن أن يعود إدخال التحسينات عليها بأكبر عائد من حيث الالتحاق

بالمدارس ونواتج عملية التعلم. وعلى المستوى الداخلي، وستعمل مجموعة البنك الدولي على تحسين نتائج المشاريع، من خلال تدعيم إطار نتائج المشاريع، وتحسين متابعة محفظة مشاريعها في هذا القطاع، واختيار الأدوات الصحيحة للعمليات.

بناء القاعدة المعرفية

على المستويين الإقليمي والعالمي، سيساعد البنك في تطوير قاعدة معرفية عالية الجودة بشأن إصلاح التعليم. فأنشطة العمل التحليلي، والشواهد العملية، والخبرات المتعلقة ببرامج التعليم وسياساته، تُعد من الأمور بالغة الأهمية لتحسين أداء الأنظمة التعليمية في أنحاء العالم. ومن خلال استثماره في تقييم الأنظمة، وتأثيرها، وتقييم التعلم والمهارات، سيساعد البنك شركاءه من البلدان في الإجابة على الأسئلة الجوهرية التي تحدد شكل الإصلاح التعليمي، وهي: أين تكمن نقاط قوة نظامنا؟ وأين تكمن نقاط ضعفه؟ وما هي الإجراءات التدخلية التي أثبتت فاعليتها في معالجة هذه النقاط؟ وهل يصل إلى الفئات والجماعات الأكثر تهميشاً؟ وما هي أهم أدوار القطاعين العام والخاص في تقديم الخدمة التعليمية؟ وهل يكتسب الأطفال والشباب المعارف والمهارات التي يحتاجون إليها؟

يقوم البنك الدولي بتطوير نهج جديدة للمعرفة من أجل المساعدة في توجيه إصلاح أنظمة التعليم. وسوف توفر الأدوات الجديدة لتقييم النظم وقياسها ("الأدوات النظامية") تحليلات تفصيلية للقدرة القطرية في مجموعة متنوعة وواسعة النطاق من مجالات السياسات التعليمية، بدءاً بتنمية الطفولة المبكرة (ECD)، وتقييم الطلاب، والسياسات التدريسية المتعلقة بتحقيق المساواة والاشتغال، وحتى التعليم الجامعي، وتنمية المهارات على سبيل المثال لا الحصر. وفي كل مجال من هذه المجالات، ستقوم الأدوات النظامية بتحليل "الوسط المفقود" "Missing Middle" للنتائج المرئية الوسيطة، بما ينير تلك الحلقة من سلسلة النتائج الواقعة بين المدخلات ونواتج التعليم. ومن شأن هذه المعلومات الحيوية أن تتيح لواعي السياسات ومنظمات المجتمع المدني اتخاذ قرارات مدروسة بشأن الإصلاحات والإجراءات التدخلية التعليمية بتحديد ما أين بالضبط تفشل سلسلة النتائج. ومن خلال قياس ما يتم إحراره من تقدم على أساس أفضل الممارسات الدولية، فإن هذه الأداة تبرز نقاط القوة ومواطن الضعف، كما تحدد جهات الإصلاح الناجحة التي يمكن الاستعانة بتجربتها وخبراتها في تحديد السياسات والممارسات التعليمية في البلدان الأخرى.

يركز نهج نظم التعليم
على زيادة المساءلة
وتحسين النتائج.

من شأن الإلمام بنقاط القوة ومواطن الضعف في أنظمة تعليم بعينها أن يمكن مجموعة البنك الدولي من الاستجابة بشكل أكثر فاعلية لاحتياجات البلد الشريكة. فالبلدان المختلفة في درجة تطورها التعليمي تواجه تحديات مختلفة، ومن ثم فإن أولويات المساعدة وتبادل المعرفة تتباين فيما بينها. ولذا، تأتي هذه الإستراتيجية الجديدة لتكمّل تقسيم مجموعة البنك الدولي المعتاد للمجموعات الإقليمية بوضع تقسيم تنموي يقوم على أساس ما إذا كان البلد متوسط الدخل، أم منخفض الدخل، أم هشاً، ولتحدد أولويات مختلفة لكل مجموعة من هذه

المجموعات. فالبلدان متوسطة الدخل، على سبيل المثال، حيث يرجح أن يتطلب شغل نسبة كبيرة من الوظائف المتاحة توافر مهارات مرتفعة، يكون من أولوياتها تحسين ضمان جودة التعليم وتوافر التمويل للتعليم الجامعي ولتطوير مهارات وقدرات القوى العاملة. أما بالنسبة للكثير من البلدان منخفضة الدخل والدول الهشة، فإن السعي الجاد لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية مازال يشكل أولوية أساسية.

يسمح التحليل الدقيق لمستوى تطور نظام التعليم في كل بلد، بالإضافة إلى مستوى تنميته بشكل عام، بتمايز أكثر وضوحاً ونفعاً من الناحية التشغيلية. وتحقق بعض البلدان مستويات أعلى بكثير من الأداء التعليمي، من حيث عمله ونواتجه، مما كان متوقعاً في ضوء مستويات الدخل بها. ومن شأن توفير معلومات تفصيلية يمكن المقارنة بينها على الصعيد الدولي حول الأنظمة التعليمية أن يساعد في تحديد البلدان ذات الأداء القوي في مجالات محددة – مثل التطوير المهني للمدرسين، والتقييم الطلابي، أو الاعتماد الجامعي – مع المساعدة أيضاً في تحديد جوانب الضعف في مجالات أخرى. وبالإضافة إلى مساعدة مجموعة البنك الدولي في تحديد أولويات ما تقدمه من مساعدات، فإن معلومات هذا النظام ستسهل عملية التعليم فيما بين بلدان الجنوب وزيادة فاعليته، وذلك عن طريق تمكين البلدان التي تواجه تحديات تعليمية محددة من التعلم من البلدان ذات الأداء الأقوى.

الشكل 1 | الأولويات الإستراتيجية لمجموعة البنك الدولي في مجال التعليم حتى 2020

لتعلم للجميع		رسالة البنك في قطاع التعليم
بناء قاعدة معرفية عالية الجودة	تدعيم النظام التعليمي	التوجيهات الإستراتيجية لتحقيق النتائج
المعرفة - أدوات نظامية للتقييم والقياس - تقييمات التعلم - تقييمات الأثر والبحوث	المساعدة الفنية والمالية - مساعدة فنية لتدعيم النظام - تمويل قائم على تحقيق النتائج - نهج متعدد القطاعات	الشراكات الإستراتيجية (وكالات الأمم المتحدة، المانحين، القطاع الخاص، ومنظمات المجتمع المدني)
		أدوات التنفيذ

من الإستراتيجية إلى العمل

الفنية والمالية، وعلاقات الشراكة الإستراتيجية (انظر الشكل رقم 1). ومن أجل توليد المعرفة بشأن إصلاحات والإجراءات التداخلية المتعلقة بنظام التعليم، سيقوم البنك بتقديم ما يلي: أدوات تقييم النظام وقياسه، فضلاً عن البيانات، وذلك من أجل تقييم قدرة أي نظام تعليمي على تحسين نواتج التعلم؛ وتقييمات تعلم الطلاب ومستوى تحصيلهم التي تشمل القدرات الأساسية على القراءة والحساب، وغيرهما من المهارات، بما في ذلك التفكير النقدي، وحل المشكلات، والمهارات الجماعية؛ وتقييمات الأثر وغيرها من العمل التحليلي الذي يمكن الاستئارة به في رسم السياسات والإجراءات التداخلية، علاوة على تبادل المعرفة والنفاس الذي ييسر التعلم فيما بين البلدان والمنظمات الشريكة.

يُعد توليد المعرفة وتبادلها أداة لا غنى عنها لتعزيز فاعلية كافة أوجه الإئفاق في قطاع التعليم ببلد ما، وليس فقط التمويل من مجموعة البنك الدولي. وسوف يستخدم البنك هذه المعرفة في إرشاد وتوجيه المساندة الفنية والمالية للبلدان، بما في ذلك: المساندة الفنية والعملية لتدعيم النظام مرتبةً في أولوياتها تبعاً لإسهامها المتوقع في تدعيم نظام التعليم ببلد ما ودفع أهداف التعلم للأمام؛ والتمويل القائم على تحقيق النتائج؛ ووضع نهج متعدد القطاعات لتطوير التعليم يوفر الحوافز والأدوات والمهارات المناسبة للموظفين العاملين بكافة القطاعات المؤثرة في نواتج التعليم. ويعتمد تحسين نواتج التعليم اعتماداً كبيراً على الروابط مع قطاعي الصحة والحماية الاجتماعية: فهذان القطاعان يؤثران فيما إذا كان الطلاب أصحاء بما يكفي للتعلم جيداً، وما إذا كان النظام يوفر للأسر شبكة أمان قوية بما فيه الكفاية لحماية التعليم في أوقات الأزمات، وما إذا كانت مدة الدراسة تعكس بما فيه الكفاية الطلب على المهارات في سوق العمل. وضمن مجموعة البنك الدولي نفسها، سيسعى البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية معاً إلى تحسين المعارف والمعلومات حول دور القطاع الخاص في قطاع التعليم، ومساعدة البلدان على توفير البيئة الملائمة للسياسات والهياكل التنظيمية التي تحقق الاتساق بين جهود القطاع الخاص من جهة، وأهداف التعليم في البلد المعني من جهة أخرى. وأخيراً، فسوف يواصل البنك الدولي تطبيق هذه الإستراتيجية من خلال علاقات شراكة إستراتيجية سواء على المستوى الدولي أو القطري من أجل تحسين الأنظمة التعليمية. ويظل البنك ملتزماً بمساندة وتدعيم الشراكة العالمية لمبادرة المسار السريع لتوفير التعليم للجميع، والتي تهدف إلى مساعدة البلدان منخفضة الدخل في تحقيق ما يخص التعليم من الأهداف الإنمائية للألفية.

لقياس مدى نجاح الإستراتيجية، ستستخدم مجموعة البنك الدولي عدداً من مؤشرات الأداء، والنواتج، والآثار. فبالنظر لكون المسألة ركيزة أساسية في نهج النظم إلى التعليم، يظل البنك ملتزماً بتتبع مدى فاعلية إستراتيجيته الخاصة. ومن بين المؤشرات (انظر الجدول رقم 1) التي سيستخدمها: مؤشرات الأداء في المجالات التي يتحكم البنك فيها تحكماً مباشراً؛ ومؤشرات النواتج في المجالات التي يتطلب إحراز تقدم بها بذل جهود مشتركة من جانب كل من البلدان الشريكة والبنك؛ ومؤشرات الأثر التي سترصد ما تم إحرازه من تقدم باتجاه تحقيق الأهداف النهائية لإستراتيجية التعليم.

تتمثل خلاصة إستراتيجية
مجموعة البنك الدولي
المعنية بالتعليم فيما يلي:
استثمر مبكراً. استثمر
بذكاء. واستثمر من أجل
لجميع

يمثل تحقيق هدف التعلم للجميع تحدياً لا شك فيه، لكنه الأجندة الصحيحة للسنوات العشر المقبلة. فعلى الرغم من قدرة البلدان على تحقيق تغيرات سريعة في معدلات الالتحاق بالمدارس من عام دراسي إلى آخر، فإنه من الأصعب كثيراً تحقيق زيادة ملموسة في نواتج التعلم. فزيادة التعلم تتطلب عادة تحولات هيكلية وسلوكية لا تتيحها سوى التغييرات المؤسسية، وهو ما سوف تسانده الإستراتيجية الجديدة. ولا يكفي أن تكون التفاصيل الفنية سليمة؛ فالإصلاحات تتطلب أيضاً التعامل مع التحديين المزدوجين المتعلقين بالقيود على القدرات التنفيذية للبلد من جهة، وبين اقتصادها السياسي من جهة أخرى. وتتطلب الإصلاحات تأييد مجموعة كبيرة من الأطراف المعنية، ومن بينهم المدرسون الذين يلعبون دوراً خاصاً في هذا الصدد. ومن ثم، فإن إقرار تقدم على مؤشري النتائج والآثار المدرجين على الجدول رقم 1 سيتوقف على مدى نجاح البلدان في إدخال إصلاحات حقيقية وامتلاك الإرادة السياسية للمضي قدماً. وسيتعين أن تأخذ مجموعة البنك الدولي هذه القيود بعين الاعتبار عند تقديم المساعدة، على أن يكون الدعم المقدم ملائماً لظروف كل بلد على حدة، ومتسقاً مع الأهداف الواقعية المحددة من أجل نواتج عملية التعلم. ولا شك أن هذا الجهد يستحق ذلك العناء: فعندما يتعلم الأطفال والشباب، فستحسن الأحوال المعيشية وسيعم الازدهار والرخاء الدول.

الجدول 1 | مؤشرات الأداء، والنتائج، والأثر الخاصة بإستراتيجية التعليم حتى عام 2020

مؤشرات الأداء	مؤشرات النواتج	مؤشرات الأثر
<p>التغيرات في إجراءات مجموعة البنك لمساندة البلدان</p> <p>1. تنمية المعرفة بغرض تعزيز أنظمة التعليم الوطنية (1) عدد أدوات النظام التعليمي التي تم وضعها وتطبيقها أ (2) النسبة المئوية لمنتجات البنك المعرفية التي تستخدم أدوات نظامية في التحليل (3) النسبة المئوية لمنتجات البنك التي تستخدم نواتج التعلم في الدراسات التحليلية للتعليم الأساسي</p> <p>2. تطوير الهياكل التنظيمية بغرض تعزيز أنظمة التعليم الوطنية (1) النسبة المئوية لموظفي قطاع التعليم الذين أتوا برنامجاً تاهيلاً على نهج النظام التعليمي وأدواته وعلى أساليب الرصد والتقييم.</p> <p>3. المساندة الفنية والمالية بغرض تعزيز أنظمة التعليم الوطنية (1) النسبة المئوية لمشاريع أو برامج التعليم التي تشتمل على مؤشرات أداء متعلقة بالتعلم أو المهارات (2) النسبة المئوية لمشاريع أو برامج التعليم التي تستخدم أدوات النظام التعليمي في تصميمها أو نهج رصدها وتقييمها أو كليهما (3) النسبة المئوية لمشاريع أو برامج التعليم التي حظيت برصد وتقييم مرض في تصميمها وتنفيذها (4) النسبة المئوية للبلدان الأكثر بعداً عن بلوغ ما يخص التعليم من الأهداف الإنمائية للألفية من البلدان التي تلقت زيادة في المساندة (سواء قروض أو غيرها) من مجموعة البنك (5) النسبة المئوية لمشاريع أو برامج التعليم التي تمول المخرجات/النواتج</p>	<p>التغيرات في سياسات وبرامج البلدان التي تتلقى مساندة من مجموعة البنك</p> <p>1. النسبة المئوية للبلدان: 1- متوسطة الدخل، 2-منخفضة الدخل، 3- الهشة أو المتأثرة بالصراعات؛ 4- البلدان المعتمدة ضمن مبادرة المسار السريع، التي طبقت أدوات النظام وجمعت واستخدمت بياناته</p> <p>2. النسبة المئوية للبلدان التي أجرت تقييمات للتعلم أو للمهارات (سواء وطنية أم دولية) ب</p> <p>3. النسبة المئوية للبلدان التي تحسنت أنظمتها في واحد على الأقل من مجالات السياسات على مقياس أدوات تقييم النظام</p> <p>4. النسبة المئوية للبلدان الأكثر بعداً عن بلوغ ما يخص التعليم من الأهداف الإنمائية للألفية ممن اتخذوا خطوات جديدة منذ عام 2010 لمعالجة ما يعوقها عن بلوغ تلك الأهداف</p>	<p>رصد وتتبع الأهداف النهائية في البلدان التي تتلقى مساندة من مجموعة البنك</p> <p>1. النسبة المئوية للبلدان (أو المستفيدين داخل البلدان) ممن ارتفعت لديهم درجات التعلم والمهارات على المقاييس المعتمدة منذ عام 2010 (أو منذ أول خط أساس متاح)</p> <p>2. النسبة المئوية للبلدان التي قلصت فجوات الالتحاق بالمدارس أو التعلم بالنسبة للسكان المحرومين (كثافات الدخل، والإناث، والجماعات العرقية اللغوية، والمعوقين) منذ عام 2010 ج</p> <p>3. النسبة المئوية للبلدان الأكثر بعداً عن بلوغ ما يخص التعليم من الأهداف الإنمائية للألفية ممن أحرزوا تقدماً نحو بلوغها منذ عام 2010</p> <p>4. النسبة المئوية للبلدان التي حققت مكاسب في مستوى مهارات الأيدي العاملة بها منذ عام 2010</p>

ملحوظة: أ. يقوم البنك الدولي بتطوير أدوات لنظام التعليم في إطار برنامج التقييم والقياس النظامي لنتائج التعليم (SABER). وقد بدأ العمل بإحدى الأدوات النظامية، وهي "سياسات المدرسين بأحاء العالم"، كنموذج أولي، جنباً إلى جنب مع نشر وثيقة الإستراتيجية. ومن بين الأدوات النظامية الأخرى المقرر بدء العمل بها خلال السنة الأولى للإستراتيجية أداة "تقييم الطلاب"، وأداة "تنمية الطفولة المبكرة"، وأداة "تنمية القوى العاملة". وسوف يتولى البنك الدولي إدارة قاعدة بيانات برنامج التقييم والقياس النظامي على موقعه الإلكتروني الخاص بالتعليم المتاح الاطلاع عليه لكافة.

ب. يتم إجراء التقييم على أساس منظم وبأسلوب مستدام.

ج. بدءاً من عام 2010، سيخصص البنك مبلغ 750 مليون دولار لتلك البلدان الأكثر بعداً عن بلوغ ما يخص التعليم من الأهداف الإنمائية للألفية مع التركيز على البلدان الواقعة في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء. وسوف يعمل البنك عن كثب مع شركاء التنمية، ولاسيما من خلال مبادرة المسار السريع، من أجل التوسع في التمويل المستند إلى النتائج ومساندة الإجراءات التخليقية المبتكرة في تلك البلدان. وتبشر الدروس المستفادة من تجارب بعض البلدان إلى أن الإجراءات التخليقية على جانب الطلب مثل المنح التعليمية للفتيات، وبرامج التحويلات النقدية المشروطة، والمنح المدرسية، يمكنها أن تتجح في تليل العراقل التي تحول دون زيادة معدلات الالتحاق بالمدارس والحضور بالنسبة للسكان المحرومين، وكذلك في المناطق المتأخرة عن الركب. ويلتزم البنك أيضاً بفتح الدروس المستفادة من تلك الإجراءات التخليقية على نطاق واسع بحيث يمكن الاستفادة منها في تحديد السياسات والاستثمارات مستقبلاً.





The World Bank
1818 H Street, NW
Washington, DC 20433 USA
www.worldbank.org/education
eservice@worldbank.org

